(٩٠) يومًا والشرعية تتمرد على اتفاق الرياض

كيف فخخ الإخوان مسار الاتفاق؟

انتهاء المدة الزمنية لتنفيذ الاتفاق ومصدر بالانتقالي يكشف

● سياسيون لـ«الأمناء»: يجب استئصال نفوذ حزب الإصلاح من الشرعية؟

●كاتب يتساءل: ماذا بعد انتهاء (90 يوما) لاتفاق الرياض؟

الأمناء القسم السياسي:

انتهت، أمس الأربعاء، المدة الزمنية لتنفيذ بنود اتفاق الرياض المبرم بين حكومة الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي والمحددة بتسعين يومًا لتنفيذ كافة بنوده المتعلقة بالجوانب (السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية)، دون تقدم ملحوظ.

ولم يحقق اتفاق الرياض تقدمًا مهمًا عدا تنفيذ بعض الخطوات التي يفترض أن تعزز الثقة بين الطرفين للبدء بتنفيذ بنوده، التي أفرغت من تزمينها، ولعل أهمها عودة الحكومة إلى عدن وتبادل عدد من الأسرى بين الجانبين، فضلًا عن جرد عدد من المعسكرات في عدن، وانسحاب جزئي من طرف واحد لكتائب عسكرية تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي من بعض مناطق محافظة أبين.

لكن البنود الخاصة بتعيين محافظين ومدراء أمن لمحافظات الجنوب، وكذلك تشكيل حكومة كفاءات مناصفة بين الشمال والجنوب، بالإضافة إلى الانسحابات العسكرية، وسحب الأسلحة الثقيلة، ودمج القوات، جميعها بنود أساسية لم يتم تنفيذها خلال التسعين يومًا الماضية.

وقال مصدر مسؤول في وفد المجلس الانتقالي الجنوبي المفاوض في الرياض إن مدة اتفاق الرياض مرتبطة بتنفيذ بنوده كاملة، مشيرًا إلى أن الاتفاق ليس عقد إيجار حتى تنتهي صلاحيته.

وأوضح المصدر أن الوفد الحكومي المفاوض يماطل بتنفيذ الاتفاق، لافتًا إلى أن: «الشرعية تعطل تعيين محافظ لعدن ومدير لأمنها، ولم تطرح أي اسم حتى اللحظة».

وأضاف، في تصريحات لموقع «إرم نيوز»: «أن عمل اللجنة المشتركة للتفاوض في الرياض مجمد منذ يومين لهذا السبب»، مشيرًا إلى أن هناك جهودًا كبيرة تبذلها السعودية لحسم هذه الملفات سريعًا.

وكانت الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي قد وقّعا اتفاق الرياض في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019م، لتهدئة التوترات، ونزع فتيل الأزمة التي اندلعت في عدن وعدد من محافظات الجنوب منتصف العام الماضي.

ونص الاتفاق على تشكيل حكومة كفاءات سياسية خلال مدة لا تتجاوز 30 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 ديسمبر، وتعيين محافظ ومدير أمن جديدين للعاصمة عدن خلال 15 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 20 نوفمبر، وتعيين محافظين لأبين والضالع خلال 30 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 ديسمبر.

وتضمّن الاتفاق أن يباشر رئيس الحكومة الحالية عمله في العاصمة عدن خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ توقيع الاتفاق وذلك في 12 نوفمبر، وتعيين محافظين ومدراء أمن في بقية محافظات الجنوب من قبل الرئيس المؤقت عبدربه منصور هادي خلال 60 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 يناير.

واشتمل الاتفاق كذلك على عودة جميع القوات التي تحرّكت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية باتجاه محافظات عدن وأبين وشبوة منذ بداية أغسطس الماضي إلى مواقعها السابقة خلال 15 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 20 نوفمبر، ويتم تجميع ونقل الأسلحة المتوسطة والثقيلة بأنواعها المختلفة من جميع القوات العسكرية والأمنية في عدن خلال 15 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 20 نوفمبر.

وجاء في بنود الاتفاق نقل جميع القوات العسكرية التابعة للحكومة والتشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في العاصمة عدن إلى معسكرات خارج عدن تحدّدها قيادة التحالف خلال 30 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 ديسمبر، وتوحيد القوات العسكرية وترقيمها وضمها لوزارة الدفاع وإصدار القرارات اللازمة وتوزيعها خلال 60 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 يناير.

وورد كذلك في الاتفاق أن تتم إعادة تنظيم القوات العسكرية في محافظتي أبين ولحج تحت قيادة وزارة الدفاع خلال 60 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 يناير، وإعادة تنظيم القوات العسكرية في بقية المحافظات الجنوبية تحت قيادة وزارة الدفاع خلال 90 يومًا من توقيع الاتفاق وذلك في 5 فبراير.

كل هذه البنود التي تضمّنها الاتفاق، قوبلت بسلسلة طويلة من العراقيل الإخوانية التي هدفت في المقام الأول إلى إفشال الاتفاق، وذلك لقناعة حزب الإصلاح أنّ هذا المسار يستأصل نفوذه على الصعيدين السياسي والعسكري.

ونالت محافظتا شبوة وأبين نصيبًا كبيرًا من الجرائم الإخوانية عبر تصعيد عسكري مسلح دفع ثمنه المواطنون الجنوبيون على صعيد واسع، وفق خطة إخوانية هدفت إلى إشعال الفوضى والتوتر بأرض الجنوب من أجل إفشال الاتفاق.

تسعون يوما والشرعية تتمرد على الاتفاق

سياسيون قالوا: « إن التسعين يومًا التي مرت على توقيع اتفاق الرياض وحكومة الشرعية اليمنية تتمرد على كل بنوده، ولم تلتزم بأي بند».

وأشاروا، في أحاديث متفرقة مع «الأمناء»، إلى أن «على دول التحالف العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التحرك الحازم ضد حكومة الشرعية، فإما إلزامها بتنفيذ الاتفاق أو إبعادها من المشهد السياسي».

الإخوان يفخخون مسار اتفاق الرياض

وقال مراقبون سياسيون أنهُ: «كما كان متوقعًا، غرست المليشيات الإخوانية التابعة لحكومة الشرعية بذور إرهابها في مسار اتفاق الرياض، حتى انقضت المدة الزمنية أمام تنفيذ الاتفاق».

وأضافوا، في أحاديث متفرقة مع «الأمناء»: «على الرغم من التأكيدات الدولية والإقليمية على أهمية اتفاق الرياض فيما يتعلق بضبط بوصلة الحرب على المليشيات الحوثية، إلا أنّ حزب الإصلاح الإخواني عمل على إفشال هذا المسار بشكل كامل».

وتابعوا: «مع انقضاء مدة التنفيذ، أصبح من اللازم والضروري أن يتم استئصال نفوذ حزب الإصلاح من حكومة الشرعية، التي إن ظلّت بوضعها الراهن فلن يكون فيها أي أمل في مشروع التحالف العربي الذي يستهدف إنهاء المشروع الإيراني – الحوثي».

ماذا بعد انتهاء (90 يوما)؟

من جانبه، قال الكاتب أديب السيد: «لفت نظري مؤخرا اهتمام كبير من قبل الكثيرين حول انتهاء الفترة المحددة في اتفاق الرياض لتطبيقه وهي 90 يوما، وذهب البعض للتأويل والتخمين، بينما الواضح في الأمور أنها طبيعية وسياسية بامتياز حتى لو انتهت فترة 90 يوما».

وأضاف في مقال مطول: «المهم؛ اتفاق الرياض ليس اتفاقًا محصورًا أو عقد زواج أو إيجار، هو اتفاق سياسي، ولا يعني انتهاء المدة المحددة في نصوصه انتهاء الاتفاق ذاته».

وتابع: «والمراقب الجيد سيلاحظ أن مجلس الأمن أكد على دعمه لاتفاق الرياض في 9 يناير الماضي، وجددت مؤخرا قبل أيام ببيان رسمي، بما يعني أن فترة تمديد اتفاق الرياض سارية المفعول».

واستطرد: «للتذكير: هل تعرفون متى تم توقيع اتفاق ستوكهولم برعاية الأمم المتحدة والدول الكبرى؟ تم ذلك في ديسمبر 2018م، وتم تحديد تطبيقه مدة شهر، واليوم يدخل الإتفاق عامه الثاني، دون أن يُطبق منه حرفًا واحدًا».

وأشار السيد إلى أن: «مصير اتفاق الرياض التمديد المفتوح، لكن لا يعني ذلك أن الاتفاق انتهى أو أنه لن يطبق، بل سيطبق، وأول نقطة فيه هي الأساس في تطبيقه وهي (انسحاب مليشيات الإخوان وعناصر الإرهاب القادمة من مأرب والجوف والبيضاء إلى شقرة بأبين وشبوة، مضاف لذلك انسحاب تلك المليشيات من وادي حضرموت والوديعة)".

وقال السيد: «أما سياسيا فالمجلس الانتقالي الجنوبي يتعامل مع الأمور بدقة وحنكة كبيرة، لتثبيت حضور المجلس الانتقالي في الأروقة السياسية الدولية ومع الدول وسفرائها وممثليها، وهناك تطورات كبيرة في هذا الجانب".

وأضاف: «والنفَس السياسي وسعة الصدر الذي يتعامل به الانتقالي مع الأمور، له أهداف كبيرة، تحققت بعضها والباقي ستتحقق، ولكن يجب أن يصطحب هذا الأمر بالحذر السياسي والأمني والعسكري، وهذا بديهي تضعه قيادتنا نصب عينيها".

وأكمل: «أما ميدانيا، فالانتقالي يقدم ملاحم بطولية في الدفاع عن الأمة العربية وعن الجنوب، فيما الطرف الآخر يخون العرب ويسلم معسكرين وأسلحة التحالف إلى الحوثيين وإيران، وهذا فرق سينتج واقعا جديدا وبدعم الأشقاء، ولعل الأمور تنضج على نار هادئة لتفادي حريق شامل ربما يخطط له أعداء الجنوب وأعداء التحالف".

وتابع: «أما على مستوى الخدمات فهناك فشل آخر جديد لحكومة المنفى العائدة التي التزمت بتأدية واجباتها، والآن هي تكرر نفس الفشل، ما يعني أنه لن يكون هناك متسع هذه المرة للهرب".

واستطرد: «الانتقالي لا يتحمل هذا الانهيار بالخدمات، بل تتحمله الشرعية وداعموها الذين عليهم مراجعة أكثر لما يجري، فالشرعية منتهية ولم يعد بمقدورها تقديم أي شيء غير النهب والسرقة والتدمير وخلق الأزمات".

وأكد أن على: «الشعب الجنوبي أن يتحرك، ليقول رأيه، ولا أحد يستطيع أن يمنعه أو أن يوقفه مهما كان، وبالنهاية الكلمة والقرار هي لشعب الجنوب".

وأشار إلى أن: «المجلس الجنوبي أثبت قدرته على التعامل مع الأوضاع بكل جدارة، رغم خطورتها التي كانت قائمة وما تزال، لا قلق فالأمور بخير، وتمضي سياسيا بامتياز، والسياسة هي من تحكم الواقع، والجنوب يمضي للأمام نحو الهدف المنشود".

واختتم السيد مقاله بالقول: «الجنوب قادم قادم.. تواجد مليشيات الإرهاب في شبوة وشقرة هو مؤقت، وسيرحلون إما بالاتفاق أو بالقوة، بل سيرحلون أيضا من وادي حضرموت، ولن يخسر الجنوب شيئا لوحده بعد اليوم، والخاسر الأكبر من كل ما يجري هي شرعية الدجل، والقوى الشمالية التي لن يكون لها أي يد بالجنوب، وإلى الأبد".